﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٨٥﴾ [هود: 85]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

مِنْ ضُروبِ التَّأْكيدِ الأمْرُ بِالشَّيْءِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ

إنّه لمّا قال سبحانه حكايةً عن كلام شُعيْب ﷺ في دَعْوته لقوْمه: ﴿وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۖ﴾ وكان عدَمُ النّقْص قد يُفهَم منه التّقريب، أتْبَعَه بما يَنْفي هذا الاحْتِمال، وللتّنْبيه على أنّه لا يَكْفي الكَفُّ عن تَعَمُّد التّطْفيف، بلْ يَلْزَم السّعْيُ في الإيفاء ولَو بزيادةٍ لا يتَأتّى بدونِها، وأيضًا لأنّ التّصريح بالأمْرِ بالشَّيْء بَعد النّهْي عن ضدِّه أوْكَدُ، قال مُسْتَعطفًا لهُم بالتّذكير بأنّه منهم يَسوؤهُ ما يَسوؤهُم، وبأنّهم لِما أعطاهُم اللّه من القوّة جَديرونَ بأنْ يُعرِضوا عن تَعاطي سَفْسافِ الأخْلاقِ ورَذائلها: ﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَوۡفُواْ﴾: أصْلُ (وفى): كلِمَةٌ تَدُلُّ على إكمالٍ وإتْمامٍ، منه الوفاءُ: إتْمامُ العَهْدِ وإكمالُ الشَّرْطِ، ووفَى: أوْفَى، فهو وفيٌّ. ويقولونَ: أوْفَيْتُكَ الشَّيءَ، إذا قَضَيتَهُ إيّاهُ وافيًا. وتَوفَّيتُ الشَّيءَ واسْتَوفَيْتُهُ؛ إذا أخَذْتَهُ كُلَّهُ حتّى لَم تَتْرُكْ منه شيئًا. ومنه يُقالُ للمَيِّتِ: تَوفّاهُ اللّهُ[2]. والمرادُ منَ التَّوْفِيَةِ في الآية: جَعْلُ الشَّيءِ وافِيًا، أي: تامًّا لا نَقيصَةَ فيه ولا غَبْنَ.

2) ﴿بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾: أصْلُ (قسط): يَدُلُّ على مَعْنَيَيْنِ مُتَضادَّيْنِ والبِناءُ واحِدٌ، فالقِسْطُ: العَدْلُ، يُقالُ: أقْسَطَ - بزيادة همزة الإزالة

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/353.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وفى).

في أوَّلِه - الرَّجُلُ يُقْسِطُ فهو مُقسِطٌ، أي: عَدَلَ[1]. وأما القَسْطُ - بِفَتْحِ القافِ - فهو: الجَورُ والظُّلْمُ، وقَسَطَ إذا جارَ وظَلَمَ فهو قاسِطٌ، والقُسوطُ: العُدولُ عَنِ الحَقِّ. يُقالُ قَسَطَ، إذا جارَ، يَقْسِطُ قَسْطًا[2]. ويأْتِي القِسْطُ بمعْنَى: الحِصَّةِ والنَّصيبِ، وجَمْعُهُ: أَقْساطٌ، تَقولُ: تَقَسَّطُوا الشَّيْءَ بَيْنَهُم، أي: تَقاسَموهُ[3] والقِسْطاسُ: الميزانُ[4]، والقُسوطُ: المَيْلُ عن الحَقِّ[5]. والمقصودُ بالقِسْط في الآية: العَدْلُ، وهو التَّسْوِيَةُ بيْن شَيئَيْن في صِفَةٍ، والجَزاءُ بما يُساوي المُجْزَى عليه[6].

3) ﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ﴾: البَخْسُ: مَصْدَرُ بَخَسَ، ومَعْناهُ: نَقْصُ الشَّيء على سَبيلِ الظُّلْم، يُقالُ: بَخَسَ الكَيْلَ والميزانَ، يَبْخَسُهُ، بَخْسًا، إذا: نَقَصَهُ. وثَمَنٌ بَخْسٌ، أي: ناقِصٌ.

قال أبو بكرِ ابن العَرَبيِّ: "البَخْسُ في لسانِ العَربِ هو النَّقْصُ بالتَّعيبِ والتَّزْهيدِ أو المخادَعةُ عَنِ القيمَةِ أو الاحتيالُ في التَّزَيُّدِ في الكَيْلِ والنُّقصانِ منه"[7]. والبَخْسُ والباخِسُ: الشَّيء الطَّفيف النّاقصُ[8]. ومن معانيه: المَكْسُ، والأرضُ تَنبُتُ من غيرِ سَقْيٍ[9]. والجَمعُ: بُخوسٌ. والمقصودُ بالبَخْسِ بالبَخْسِ في الآية: إنْقاصُ شيءٍ من صفةٍ أو مقدارٍ هو حَقيقٌ بكمالٍ في نَوعِهِ[10].

4) ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ﴾: العَيْثُ: مصدرُ عاثَ يَعيثُ عَيْثًا وعُيوثًا وعَيَثانًا: أفْسَدَ وأخَذ بغير رِفْقٍ، والعَيْثُ أيضًا: الإسراعُ في الفَسادِ[11]، قالَ اللّهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٦٠﴾ [البقرة: 60]، والأعْثَى: لونٌ إلى السَّوادِ، وقيلَ للأحمَقِ الثَّقيل: أعْثَى[12]. والمراد بالعُثُوِّ في الآية: أشدُّ أنواعِ الفَسادِ[13].

(1) الخليل، العين، وابن الأنباريّ، الأضداد، ص: 58، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (قسط).
(2) ابن الأنباريّ، الأضداد، ص: 58، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (قسط).
(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (قسط).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (قسط).
(5) الخليل، العين، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (قسط).
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/92.
(7) ابن العربيّ، أحكام القرآن: 2/318.
(8) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (بخس).
(9) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (بخس).
(10) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8ب/242.
(11) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (عيث).
(12) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (عثى).
(13) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 10/276.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

عاقِبَةُ تَطْفيفِ الكَيْلِ والميزانِ وخيمَةٌ ومُنْذِرَةٌ بِعِقابٍ أليمٍ

يقولُ الحقُّ ﷻ حكايةً عن شُعيب عليه السلام: ويا قوم أتِمُّوا للنّاسِ حُقوقَهم في الكَيلِ والوزنِ لهم بالعَدلِ، من غيرِ نَقصٍ، ولا تنْقصوا النّاس من حقوقهم شيئًا بالتَّطفيف والغِشِّ والخِداعِ، ولا تَسيروا في الأرض بمَعْصيةِ اللّهِ، والإضرارِ بالخَلقِ وغيْره من المَعاصي[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

عِلَّةُ الأمْرِ بالإيفاءِ بَعْدَ النَّهْي عَن النقص:

تَكْرارُ الكَلام عَنِ الشَّيْءِ الواحِدِ بِأُسْلوبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ دَليلٌ عَلى الاهْتِمام بِالمَطْلوبِ وتَأْكيدِهِ

ممّا يلْفِتُ النّظر ويَسْترْعيه هُنا، هو قولُه تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِۖ﴾، وقد قال لهم سَلَفًا ناهيًا: ﴿وَلَا تَنقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَۖ﴾، وعلّة هذا أنّ تَكرار الكلام عن الشّيء الواحد بأُسْلوبين مختلفَين كالنَّهي عنه ثُمّ الأمْرِ بضِدِّه، دليلٌ على الاهتمام بالمطلوب أمْرًا أو نهيًا؛ تَرْغيبًا في الوفاء بحقِّه وترْهيبًا من التّهاون بشَأنه، ويَكون الثّاني منهما مؤكِّدًا للأوَّل، "والشّيءُ يؤكَّد بنَفْي ضدِّه، كقوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ٧٩﴾ [طه: 79][2] قال الزّمخشريّ سائلًا ومُجيبًا: فإن قلْت: النَّهْيُ عن النُّقصان أمْرٌ بالإيفاء، فما فائدة قوله: ﴿أَوْفُواْ﴾؟

قلْت: نهوا أولًا عن عَيْن القبيح الّذي كانوا عليه من نقْص المكْيال والميزانِ؛ لأنّ في التّصريح بالقبيح نَعيًا على المَنْهيِّ وتَعْييرًا له، ثُمّ ورَد الأمْرُ بالإيفاء الّذي هو حَسَنٌ في العقول مُصرَّحًا بلَفْظه، لِزيادة ترغيبٍ فيه وبَعْثٍ عليه[3] ولِبيان أنّ المراد بالنَّهْي عن النّقْص ليس فقط التّقريب، بل السَّعْي في الإيفاء ولَو بزيادةٍ لا يتأتّى بِدونِها[4].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/540، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 9/86، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 387.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/137، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/196.

(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/417.

(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/352.

دلالَةُ الأمرِ في: ﴿أَوۡفُواْ﴾:

الأمْر هُنا دالٌّ على وجوب الإيفاء، فهو ليس أمْرًا مندوبًا إليه، بل واجب يتحتَّم القيام به على وجْهٍ يُحقِّق - في قَدْرِه الواجب - القِسْط والعَدلَ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالوفاءِ:

كَـلِـمَـةُ (وفـاء) جامعَةٌ لِمَعْنَيَيِ الإتْمام والإكْمالِ

كلمة وفاء وإنْ كانت تدلّ "عَلَى إكْمالٍ وإتْمام"[1] كما تَقول اللُّغة، غيْر أنَّها هُنا هي مَطْلَبُ ما لا يتأتّى المَقامُ دونَهُ؛ لأنّه نَهَى سلَفًا عن النَقْص في المكْيال والميزان، وذلك ضرْب من خيانة الأمانة، فالخيانة "نُقْصانُ الوفاءِ"[2] وإذا كان هذا مَعناها أو جُزءا منه، فلا يُناسِب هُنا إلّا الأمْر بالإيفاء وليس غيْرهُ.

ولذا نَرى القرآنَ الكريم يؤْثِره في مواضِعَ مُشابِهَةٍ، كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: 1] وقولِه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ﴾ [الإسراء: 34] لِما في عدم الوفاء فيهما من مَعنى الخيانة.

دلالَةُ لَفْظِ القِسْطِ:

إيـفـاءُ الـكَـيْـلِ والـوزْنِ يَتَحَقَّقُ بِـالـعَـدْلِ، والزِّيادَةُ فَضْلٌ

جيءَ بالأمْرِ بإيفاء المكْيال والميزانِ، مُقيَّدًا بالقِسْط في قوله: ﴿أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾، أيْ: لِيَكن الإيفاء على وجْه العدْل والتَّسْويَة، من غيْر زيادة ولا نُقصانٍ، أمْرًا بما هو الواجب؛ لأنّ ما جاوز العدْل فضْلٌ وأمْرٌ مَندوب إليه، وفيه تَوقيفٌ على أنّ الموفِّي عليه أنْ يَنْويَ الوفاء بالقِسْط، لأنّ الإيفاء وجْهُ حُسْنِه أنّه قِسْط وعَدلٌ، فهذه ثلاث فوائدَ[3].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالقِسْطِ:

الـقِـسْـطُ مِـنْ أسْـمـاءِ المـيـزانِ وهـو أخَـصُّ في الـدّلالَـةِ عَـلى العَدْلِ الظّاهِرِ

بيْن القِسط والعَدل تقارُب دلاليٌّ شديد، ومعاجم اللُّغة تُعرِّف

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وفى).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (خون).
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/417.

كلًّا منهما بالآخَر، غيْر أنّ لفْظ القِسط هُنا أنْسَب؛ لأنّه يُطلق على الميزان من حيْث إنّه "يُصوِّر لَك العدْل في الوزْن حَتّى تَراهُ ظاهرًا"[1]، وقد قال تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾﴾ [الشعراء: 182] والقسْطاس هو الميزانُ؛ لأنّه آلَةٌ للعَدل[2] وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ﴿٩﴾﴾ [الرحمن: 9] وهكذا دائمًا في كلِّ الآيات المُعبَّر فيها بالوزن، فإنّه يظْهرُ التّلازم بَيْنه وبيْن القِسط، ولَم يذْكرْ أبدًا العَدل بديلًا عن القِسط.

دلالَةُ الواوِ في: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ﴾:

الواو عاطِفَة لجُملة: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ﴾ على جُملة: ﴿أَوْفُواْ﴾ وكِلْتاهُما إنشائيَّتان طَلَبيَّتان، الأولى بالأمْرِ والثّانية بالنّهْي، والجَمع بيْن الإيفاء وعدَم البَخْس إحاطةٌ بصورِ العدل، وصِدْق المعاملة، وتَجنُّبِ الظُّلْم.

سِرُّ اخْتيارِ التَّعْبيرِ بِالبَخْسِ:

آثَرَ التّعبير بالبَخْس في قوله تَعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ﴾ دون غيْره كالنّقْص مثلًا؛ لأنّه أدلّ على المَقصود وهو النّهْي عن النّقْص حالَ كَوْنه ظُلْمًا وهَضْمًا لِلحُقوق، وهو مَعنى البَخْسِ[3]، وليس المراد النّهْيَ عن مُطلَق النّقْص، فإنّه قد لا يَكون على سبيل الظّلْم.

البَخْسُ مَخْصوصٌ بِالنَّقْصِ لِأجْلِ الظُّلْم

دلالَةُ النَّهْي في: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ﴾:

قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ﴾ بَعد الأمْرِ بإيفاء الكَيل والميزانِ من باب التَّرقّي في الطّلَب، فبَعد أنْ نهاهُم نهيًا خاصًّا عن النّقْص في الكَيل والوزن لمَن يَتَعاملون معهم بهما، نهاهُم هُنا نهيًا عامًّا عن جميع النّاس وعن ظُلْمهم وهَضْمهم حقَّهم في كلِّ الأشياء سَواء كانت ممّا تُكالُ وتوزَن أوْ غيْر ذلك[4].

التَّرَقّي في الطَّلَبِ والنَّهْي

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 234.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/187.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/417، والرّاغب، المفردات: (بخس).
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/196.

وسَواء كان البَخْس من جِهَة البائع بالبخْس عن طَريق الكَيل والوزن أو الغِشِّ والخِداع ونَحْوه، أو كان من جِهَة المُشْتري بأنْ يَهْضم البائعَ حقَّه ولا يَقدُر بضاعَتَه قَدْرَها، فبِما أنّ الكلام في سياق البَيع والشّراء، فإنّ دخولَه في هذا العُموم يَكون من باب أوْلى.

دلالَةُ تَعَدّي الفِعْلِ ﴿تَبْخَسُواْ﴾ إلى مفعولين:

الفِعل ﴿تَبْخَسُواْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ مُتَعَدٍّ إلى مَفْعولَيْن حيْث عمل فيهما النَّصْب: الأوَّل هو لفْظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ والثّاني هو الأشْياء في ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾. وتَعْديَتُه إلى مَفْعولَيْن باعتباره ضِدَّ (أعطى) فهو من باب (كسا)[1]، أيْ: من حيْث إنّ (كسا) تَنْصِب مَفْعولَيْن، ليس أصْلهُما المُبتدَأ والخَبَر، على عكس (ظنّ) التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بـ ﴿ٱلنَّاسَ﴾:

دلّ لفْظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ هُنا على العُموم، فإنّه بَعد أنْ نَهاهُم نهيًا خاصًّا عن نقْص المكْيال والميزان عَمَّن يَتعاملون معهم بهما؛ فإنّه قد نهاهُم هُنا نهيًا عامًّا عن بخْس كلِّ النّاس ما بيْن أيديهم من جميع الأشياء، سَواء كانت ممّا تُكالُ وتوزَن أوْ غيْر ذلك[2].

سِرُّ التَّعْبيرِ بـ ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾:

أشْياء جَمْعُ شَيْءٍ، والشّيء هو ما صحَّ أنْ يُعْلَمَ ويُخْبَر عنه[3]، فصيغَة اللَّفظ نفسُها دالّة على العموم، من حيْث كَوْنُها تُطلَق على كلِّ ما هو خاضِع لِلعِلْم والإخْبارِ عنهُ.

التَّعْبيرُ بِلَفْظِ (أشياء) للدّلالَةِ عَلى العُموم

دلالَةُ الإضافَةِ في: ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾:

دلّت الإضافَةُ في قولِه تعالى: ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾ على الملكيَّة والحقِّ

دلالَةُ الإضافَةِ عَلى إبْرازِ المَلْكيَّةِ لِلمَظْلومينَ لِلتَّشْهيرِ بِظالِميهِمْ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/138.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/196.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 1/87.

لِلمَهْضومين المظلومين، فهي بمَعنى اللّام، أيْ: الأشياء الّتي تَكون لهم، أيْ: لِلنّاس ومن حقِّهم، فلا تَبْخسوهم فيها، والقَصْد التَّشهيرُ بالظّالِمين إذ لا حقَّ لهم فيما يَمْلكُه الآخَرون.

فَنُّ التَّكْرارِ:

قـابَـلَ الإضـرارَ عَـلى الـذَّنْـبِ المُـبـالَـغَـةُ في التَّأكيدِ

وقَع التَّكرار في قولِه تعالى ﴿وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾. "من ثلاثة أوْجُه؛ لأنَّه قال: ولا تنْقصوا المكْيال والميزان، وهذا عَيْنُ الأوَّلِ، وليس فيهِ إلّا التّعبير بتَبْخسوا النّاس أشياءَهم. والفائدة فيه، أنَّ القَوْم لمّا كانوا مُصِرّينَ على ذلك العَمل القبيحِ احْتيجَ في المَنْع منه إلى المُبالَغَة في التّأكيد، والتّكريرُ يُفيد شدَّة الاهتمام بالشّيء وقد نُهوا أوَّلًا عن القبيح الّذي كانوا عليه من نقْص المكْيال والميزان، ثُمّ ورَدَ الأمْر بالإيفاء مُصَرَّحًا بِلفْظه، لِيَكون أهْيَجَ عليه وأدْعى إلى التّرغيب فيه"[1].

دلالَةُ الواوِ في: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ﴾:

فِي العَطْفِ جَمْعٌ لِلنَّهْيِ الخاصِّ بِالعامِّ

الواو هُنا عاطِفَة، عَطَفَت جملة: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ على جملة: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ﴾. ليَجْمع النَّهْيَيْن: الخاصَّ بِعَدم إيفاء الكَيل، والعامَّ بالإفسادِ في الأرض.

سِرُّ التَّعْبيرِ بـ: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ﴾:

الـعُـثُـوُّ يَـعْـنـي الـفَـسـادَ الـكَـبـيرَ الشَّديدَ

العُثُوُّ يَعني كَثْرَةَ الفسادِ[2] وأشدَّه[3] وفي نَهْيهم عن الإفساد في الأرض بهذا التّعبير دلالةٌ على أنَّهم كانوا يُمارِسون أعْتى ألْوان الفساد وأشدَّه.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالظَّرْفيَّةِ ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾:

دلّت الظَّرْفيَّة المُسْتفادةُ من حرْفِ ﴿فِى﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا

(1) صافي، الجدول: 12/333.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 213.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/520.

﴿تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ على تَمَكُّنهم من الفساد في الأرض، تَمكُّنَ الظَّرْف من المَظْروفِ واحْتواءَه.

دلالَةُ (أل) في ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾:

(أل) في ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ هيَ العَهْديَّة، أيْ: في الأرض الّتي يَعيشون فَوْقَها، فلا يُتَصوَّر أنْ تَكون الجِنْسيَّةَ الاسْتغراقيَّة، وهي مثْل (أل) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [يوسف: 55] وقولِه: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [القصص: 4] فالمراد بالأرض في الآيَتَيْن مصْرُ، لا غَيْرها.

(أل) في (الأرْض) لِلعَهْدِ لا لِاسْتِغْراقِ الجِنْسِ

فائدَةُ التَّعْبيرِ بـ: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾:

فائدة النَّصِّ على قوله: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ مع سبْق الدّلالة عليه بالنَّهْي عن العُتُوِّ في قوله: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ﴾ إخراجُ ما يُقصَد به الإصلاحُ ممّا ظاهِرُه الفسادُ، كما فَعَلَ الخَضِر عليه السلام من: قَتْلِ الغُلام، وخَرْقِ السَّفينة.

إخْراجُ ما ظاهِرُهُ الفَسادُ وجَوْهَرُهُ الإصْلاحُ مِنْ عُمومِ النَّهْي

ومثْلُه ما يُدفَع به أخَفُّ الضَّررَيْن[1]؛ أو ما يَكون ممّا ظاهِرُه الإفسادُ وهو في الواقِع لا بُدّ منه لِتحْقيق مَصلحة عامَّة، كتَوسيعِ طريق عامٍّ على حِساب بَعض الأراضي الخاصَّة لِبعض الأفْراد، حيْث لا سبيل إلى تحقيق ذلك إلّا بهذا العَمل، فإنّه في الظاهر فسادٌ لكنّه في الواقِع إصلاحٌ.

وقيل: فائدَتُه تَعليلُ النّهْي، كأنّه قيل: لا تُفسِدوا في الأرض فإنّه مُفسِد لِدينِكم وآخرَتِكم[2].

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالاسْميَّةِ ﴿مُفۡسِدِينَ﴾:

عبَّر بالاسْميَّة ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ دون الفِعليَّة (ولا تفسدوا)؛ لأنّ التّعبير به آكَدُ، فهو يدلّ على الثُّبوت، لا على مُجرَّد وُقوع الحَدَث في زَمَن، ولأنّ العُتُوَّ هو الفسادُ الكَثير والشَّديد، فإنّه لا يَقوم به إلّا

التَّعْبيرُ بِالاسْم آكَدُ وأثْبَتُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ

(1) رشيد رضا، تفسير المنار: 12/117.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/312.

مُفْسِد دَأبَ على الفساد وليس مَن وقَع منه الفسادُ مَرّةً أو مَرّتيْن ثُمّ ولّى.

بَلاغَةُ التَّرَقّي في النَّهْي:

الـتَّرَقّـي بَـلاغَـةٌ في الـخِـطـابِ وأُسْلوبُ نَجاحٍ في الدَّعْوةِ

إنّ من سُنَن النَّجاح في الدّعْوة التَّرقّي فيها من القليل إلى الكثير، ومن الأدنى إلى الأعلى، ومن العامّ إلى الأعَمِّ... وهَلُمَّ جَرًّا. وهذا ما سَلَكَه نَبيُّ اللّه شُعيب ﷺ كما تَدلُّنا عليه الآياتُ مَحلّ الدّراسة والتّفسير، وتفصيل ذلك أنَّه:

أوّلًا: نهاهُم عن القبيح الّذي كانوا يَتَعاطونه، وهو نقْص المكيال والميزان، فقال: ﴿وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۖ﴾ وفي التّصْريح بالنّهْي نَعْيٌ على المَنْهيِّ وتَعْييرٌ له.

وثانيًا: ثُمّ ارْتَقى في الخِطاب فأمرهم بإيفائِهما مُصرّحًا بلَفْظِهما، ترْغيبًا في الإيفاء، وبَعْثًا عليه، فقال: ﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾، وجيءَ بالقسْط لِيَكون الإيفاءُ على جِهَة العدل والتَّسْويَة وهو الواجب؛ لأنّ ما جاوزَ العدل فَضْل وأمْرٌ مَنْدوب إليه، وليس من الواجب المأمورِ به، إلّا إذا كانت زيادةً طَفيفَة لا يَتَحقَّق العدل إلّا بها.

ثالِثًا: ثُمّ ارْتَقى مَرَّةً أُخْرى من النَّهْي الخاصِّ عن النقْص في المكيال والميزان، إلى النّهْي العامِّ عن نقْص النّاس أشياءَهم، فقال: ﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ﴾ وهو عامٌّ في النّاس، وفيما بأيْديهِم من الأشياء سَواء كانت ممّا تُكالُ وتوزَنُ، أو غيْر ذلك.

رابِعًا: ثُمّ ارْتَقى ثالِثًا من العامِّ وهو النّهْي عن بخْس النّاس أشياءهم إلى الأعَمِّ وهو النّهْي عن الفساد في الأرض، فقال: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ وهو أعَمُّ من أنْ يَكونَ نَقصًا أو غيره، فَبَدَأهم أوّلًا بالمَعصيَة الشّنيعة التي كانوا عليها بَعد الأمْرِ بعبادة

اللّه، ثُمّ ارْتقى إلى عامٍّ، ثُمّ إلى أعَمّ منه وذلك مُبالَغة في النُّصْح لهم ولُطْفٌ في اسْتِدراجِهم إلى طاعة اللّه[1] كما أنّه من أساليب الحِكْمة في تَهْيئة النّفوس بِقَبول الإرْشاد والكمالِ[2].

بَلاغَةُ التَّأْكيدِ في: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾:

شَناعَةُ الفِعْلِ تَسْتَحِقُّ التَّوْكيدَ

التّأكيد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ مَأخوذٌ من قوله: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ﴾ ومَعناه كثْرةُ الفساد، ثُمّ تأكيدُه بقولِه: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ على اعتبار أنّ أصْل النّهْي عن الفساد، بل شديدِ الفساد قد حَصَل بقَولِه: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ﴾.

بَلاغَةُ الإطْنابِ في: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾:

بالَغَ في تَقْبيحِ الفَسادِ لِتَجَنُّبِ الغَفْلَةِ عَنْهُ أوِ النِّسْيانِ

في الجُملة إطْنابٌ بالحال المؤَكّدَة مُبالَغةً في تقبيح الفساد، وفي التّصْريح بِذِكْر الأرض ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ مبالَغةٌ في تقبيح الفساد، وقولُه ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ حالٌ مؤكّدة ووجْهُ فَصاحة هذا الأسلوب أنّ المُتكلِّمَ قد تشتَدُّ عنايتُه بأنْ يَجعل الأمْرَ أو النّهْي لا يَحوم حَوْله لَبسٌ أو شكّ، ومن مظاهر هذه العناية التّوْكيد، فقوله: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ يَكْسو النّهْيَ عن الفساد قوّةً، ويَجعلُه بَعيدًا من أنْ يُغفَلَ عنه أو يُنسى.

وجْهُ الحاليَّةِ في إعْرابِ: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾:

اخْتِلافُ اللَّفْظَيْنِ حَسَّنَ الحالَ المؤَكّدَةَ

قوله تعالى: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ حالٌ من فاعِلِ ﴿تَعۡثَوۡاْ﴾، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ؛ لأنَّ معناها قد فُهِم من عاملها، وحَسَّنَ ذلك اختلافُ اللَّفظَين، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ٢٥﴾ [التوبة: 25][3].

بَيانُ وجْهِ التَّشابُهِ والاخْتِلافِ:

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ﴾ [الأعراف: 85]، وقال

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/195.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/138.
(3) السّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 1/389، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/520.

في سورة هود: ﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾:

الآيتان نهيٌ عامٌّ عن بَخس النّاسِ أشياءَهُمْ

التّشابُه يَكْمن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ﴾، وهو في كِلتَيْهما نَهْي عامٌّ عن بخْس أيِّ أحد من النّاس في أيِّ شَيْء من أشيائهم، جاء عقِبَ الأمْرِ الخاصِّ بالوفاء بالكَيل والميزان.

في آيةِ الأعْراف بَدَأ بالتَّوْحيدِ، فالأمْرُ بالشَّرائِعِ، ثُمّ ما يُصَدِّقُهُ منَ الأعْمالِ

التّعبير بالفاء في آية الأعراف ﴿فَأَوۡفُواْ﴾ [الأعراف: 85] دون آية هود ﴿أَوۡفُواْ﴾ والسِّرُّ في إلْحاق الفاء بالأمْرِ بالوفاء هُنا، هو أنّه قد سَبَقَتْها جملة ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡۖ﴾ [الأعراف: 85] والبَيّنَة هي دليل الصِّدق أي المُعجزةُ الدّالَّة على صِدْق شُعيب ﷺ، فلمّا كان ذلك كذلك، رتّبَ عليها الأمْر بالوفاء بواسطة الفاء، وكان قد أمَرَهم بالتّوْحيد بادئَ ذي بَدْءٍ، لِما فيه من صلاحِ القلْب، فشَرَع يأمُرُهم بالشّرائع من الأعمال بَعد الإيمان[1] لأنّ ترْتيبَ الأمْرِ بالشّرائع، يأتي عقِب الأمْر بالتّوْحيد لِتَرْسيخه أوّلًا، ثُمّ يأتي ما يُصَدِّقه وهو الأعمال، وأمّا في مَوضِع هود، فإنّه لَم يَسْبقْه ذِكْر لِلبَيّنة، وإنّما سَبَقه أيضًا أمْرٌ بالتّوْحيد ثُمّ نَهْي عن نقْص المكيال والميزان.

الكَيْلُ: آلَتُهُ، وهو المكْيالُ، وزيادَةُ لَفْظِ القِسْطِ لِدَفْعِ التَّوهُّم

اختلاف التّعبير بالكَيل والوزن في آية الأعراف، ثُمّ التّعبير بالمكيال والميزان في آية هود؛ وذلك أنّه قال في الأعراف: ﴿فَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الأعراف: 85] وفي هود قال: ﴿أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ وبزيادة قَيْد القسْط. والجواب أنّه يُمكن حَمْل ما في سورة الأعراف على ما في سورة هود فيَكون المَقصود بالكَيل المكيالَ. قال الزّمخشريّ: "فإن قُلْت: كيف قيل ﴿ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الأعراف: 85] – أي في الأعراف – وهَلّا قيل: المكيال والميزان، كما في سورة هود ﷺ؟

قُلْت: أُريدَ بالكَيل: آلةُ الكَيل وهو المكْيالِ، أو سُمّيَ ما يُكال به

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/241.

بالكَيل، كما قيل: العَيْش، لِما يُعاش به. أو أنّه أُريدَ: فأوْفوا الكَيل ووزْنَ الميزان"[1].

وأمّا عن زيادة قَيْد القسْط في سورة هود، فقد جيءَ به لِتَقييد إيفاء المكيال والميزانِ، بالقسْط، أيْ: لِيَكن الإيفاء على وجْه العدل والتّسْويَة، من غيْر زيادة ولا نُقصان؛ لأنّه قد سبَقَه قولُه: ﴿وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۖ﴾ فلَرُبّما ظُنَّ من النّهْي أنَّ القصْد به التّقريبُ وليس القسْط فيه، بمَعنى أنّه يُمكن التّجاوز عن قليل النّقْص، فجاء قيْد القِسْط، لِيُزيلَ هذا الظَّنَّ وذلك التّوهُّم، ولِيَكون نَصًّا في الإيفاء بالقسْط؛ لأنّه لا يُجْزئُ فيه إلّا أنْ يَكونَ كذلك.

عِنايَةُ سورَةِ الأعْراف مُتَّجِهَةٌ إلى إصْلاحِ الأرْضِ، وعِنايَةُ سورَةِ هود مُتَّجِهَةٌ إلى إصْلاحِ الإنْسانِ

قال في الأعْراف: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ﴾ [الأعراف: 85]، وقال في هود: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾؛ فأمّا ما في آيَة الأعْراف فإنّه مُتَّسِق مع ما سَبَق في نَفْس السّورة ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: 56] لِلتّأكيد على أنّ ما يَجري من إفساد في الأرض هو عُدوان على إصلاحها، وقد خلقها الله صالحَةً، لكنّ النّاس هُم مَن أفْسدوها، ثُمّ بَعد إفسادها يَبْعث اللّهُ الرُّسل لإصلاحها ليُجدِّدوا حياتَها، كما قال شُعيب ﷺ مُصرِّحا بهذا: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ فيتَنزَّلُ قوله: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: 56] مَنْزلةَ الدّعْوة إلى اتِّباع الرُّسل، ومنهم شُعيب ﷺ، لكَوْنهم ما بُعِثوا إلّا لِلإصلاح، ومن جُملةِ ذلك الإصلاحِ إصلاحُ ما أفْسده النّاس في الأرض بسوء الاعتقاد، وقُبح الفِعال، وسَيِّئِ الأخلاق، فيَبدو من ذلك أنَّ سورة الأعراف كانت مَعْنيَّةً بمسألة إصلاح الأرض بَعد أنْ عَمَّها الفسادُ، والتّفْصيلِ فيه، ولِذا خُصَّت بالنَّصِّ عليه.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/127.

وأمّا سورة هود فَقَد طَوتْه وجَعَلتْه ضِمْن النّهْي العامِّ عن الإفساد في الأرض في قوله: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ دون النَّصِّ على بَعديَّة إصلاحِها، لِكَونه مُقرَّرًا مَعروفًا، ولأنّ سورة هود جَعَلَت هَمَّها إصلاحَ الإنسان، فرَكَّزتْ على خُلُقِ الإفساد فيه كما يَدلّ عليه قوله: ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ لأنّه إذا صَلحَ الإنسانُ؛ فإنّ بصلاحِه تَصْلُح الأرض، فتَكْتمل بذلك الصورَةُ، لِيَكون اهتمام سورة الأعراف مُتَّجِهًا إلى إصلاح الأرض، واهتمام سورة هود مُتَّجِهًا إلى إصلاح الإنسان.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الوفاءُ والتَّمامُ:

الـوفـاء كَـلِـمَـةٌ جامعَةٌ لِمَعْنَيَي التَّمام والكَمال

التّمام من وصْف الأجزاء، فهو اسْمٌ للجُزء والبَعْض الذي يتمُّ بِهِ المَوْصوف بِأَنَّهُ تامٌّ؛ فيُقال: هذا تَمامُ حَقِّك للبَعْض الذي يتمُّ بِهِ الحَقّ[1] أمّا الوفاءُ فيُناسِبُه الكمالُ لا التّمام؛ والكَمال تَمامٌ وزيادةٌ أيْ هو جامعٌ لِكِلَيْهما؛ إذِ الكَمال اسْمٌ لاجْتِماع أبْعاضِ المَوْصوفِ بِهِ ولِهذا قالَ أصْحابُ: النَّظْم القافيَةُ تَمامُ البَيْت، ولا يُقال: كَمال البَيْت، ويَقولونَ: البَيْت بِكَمالِه، أيْ باجْتِماعِه، والبَيْت بِتَمامِه، أيْ بقافيَتِه[2].

وفي مَعْنى الوفاء قال ابنُ فارِس: (وفى) كلمة تدُلّ على إكْمالٍ وإتْمام، منه الوفاء: إتْمامُ العَهْدِ وإكْمالُ الشَّرْط. ويَقولونَ: أوْفَيْتُكَ الشَّيْءَ، إذا قَضَيْتَهُ إيّاهُ وافيًا[3].

والمَعْنى المحْوريُّ لِلوفاء: نُمُوٌّ أو زيادَةٌ يَبْلُغُ بها الشَّيْءُ - أوْ يَتَأكَّدُ - تَمام قِوامِه... ووفاءُ الكَيْلِ امْتِلاءٌ لِلتَّمام[4] أيْ بُلوغه حَدَّ الكَمال. ولِهذا كان اصْطِفاء الوفاء أنْسَبَ لِسياقِ الخِطابِ الموجِبِ إيفاءَ الكَيْل، والميزانِ.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 263.
(2) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 263، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 269.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وفى).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وفى).

القِسْطُ والعَدْلُ:

القِسْطُ هو العَدْلُ الظّاهِرُ، ومِنَ العَدْلِ ما يَخْفى

لا شكّ أنّ بيْن كلٍّ من القسْط والعدل تَقارُبًا دلاليًّا واشْتِراكًا في أصْل المَعنى. وذلك أنّ القسْط هو العدْلُ الظّاهِر، ومنْه سُمّيَ كلٌّ من المكْيال والميزانِ: (قِسْطًا)؛ لأنَّهُ يُصَوِّرُ لَك من خِلالهما العدْلُ في الوزْن والكَيْلِ حَتّى تَراهُ ظاهِرًا. فالقسْط هو النَّصيبُ الَّذي بُيِّنَت وُجوهُه. ويُقال: تَقَسَّطَ القَوْمُ الشَّيْءَ، أيْ: تَقاسَموا بِالقِسْطِ. وأمّا العدْلُ، فقد لا يَكون ظاهرًا، فمنَ العدْل ما يَخْفى[1]، ولأنّ المكيال والميزانَ مَظِنَّة الإظهارِ لِيُعلَم صِدقُ كَمّيَّتِه، وتَمامُ إيفائه، اخْتيرَ لَفْظُ القِسْط دونَ العَدْلِ.

العُثُوُّ والفَسادُ:

العُثُوّ والفساد من باب واحِد، بَيْدَ أنَّ العُثوّ يَعْني الفساد التّامَّ وأكْثَرَ الفَسادِ وأشَدِّهِ[2]. وأصلُه من قَوْلك: ضَبُعٌ عَثْواءُ؛ إذا كَثُرَ الشَّعْرُ على وجْهِها، وكذلِكَ الرَّجُل. ويُقال: عاثَ يَعيثُ. وهي لُغَة، ويُقال أيْضًا: عَثا يَعْثو وهو أفْصَحُ اللُّغَتَيْن ومنْه قَوْله ﷻ: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾[3] ولِتَنَوُّعِ الفَسادِ الَّذي كانوا يُمارِسونَهُ، وشِدَّتِه، وامْتِدادِهِ اخْتيرَ لَفْظُ ﴿تَعۡثَوۡاْ﴾ لِيُناسِبَ ذلِك.

العُثُوُّ أكْثَرُ الفَسادِ وأشَدُّهُ

(1) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 234.
(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/385، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/520.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 213.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 21 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك :978-9948-768-18-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 21 : المجلد الحادي والعشرون، سورة هود من الآية 41 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي :978-9948-768-18-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725944 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»